

قوانين الأصول

[384] ينافي تجويزه العمل به للجاهل كما أنه لا يجوز للمجتهد منع مقلد مجتهد آخر عن تقليده وإن علم خطأه في المسألة بل له أن يجوز تقليده إذا كان أهلاً للاجتهد ويرخصه فيه فإن الترخيص في التقليد غير إمضاء نفس الحكم وإطهار الرضا به بالخصوص ثم إن فرض اتفاق الفريقين بعد الاختلاف على أحد القولين فقال الشيخ بجواز ذلك على القول بالرجوع بمقتضى العقل وإسقاط القولين لانعقاد الإجماع حينئذ على ما أجمعوا عليه وأما على مختاره من التخيير فمنعه لأنه يوجب بطلان القول الآخر والمفروض كان التخيير بينهما وهو ينافي البطلان وهو ضعيف لأن التخيير إنما كان في العمل لجهالة قول الإمام عليه السلام بخصوصه وبعد إنعقاد الإجماع يتعين قول الإمام عليه السلام ويظهر بطلان القول الآخر ولا منافاة بين عدم ظهور البطلان وجواز العمل به في وقت وظهور البطلان وعدم جواز العمل به في وقت آخر ولا يجوز تعاكس الفريقين عند أصحابنا للزوم رجوع المعصوم عليه السلام عن قوله ألهم إلا إذا كان القولان منه وكان أحدهما من باب التقية وهو خلاف الأصل لا يصار إليه إلا مع الثبوت وربما يستدل على عدم جواز التعاكس بقوله صلى الله عليه وآله لا تجتمع أمتي على الخطأ بناء على كون اللام للجنس للزوم الاجتماع على جنس الخطأ حينئذ فإن من عدل عن الخطأ فيلزمه الخطأ أولاً ويلزم الفرقة الأخرى بعدولها عن الصواب إلى ذلك الخطأ فصدر عن كل منهما جنس الخطأ وإن كان في وقتين وربما يستدل بذلك على هذا على لزوم عدم خلو الزمان عن المعصوم عليه السلام لأن إتيان كل واحد من الأمة خطأ وإن كان خطأ كل واحد منهم غير خطأ الآخر يوجب اجتماعهم على جنس الخطأ فلا بد من معصوم حتى يصدق عدم الاجتماع على الخطأ ويؤيده قوله عليه السلام لا يزال طائفة من أمتي على الحق بناء على كون اسم كلمة لا يزال كلمة طائفة لا ضمير الشأن قانون الأقرب حجية الإجماع المنقول بخبر الواحد لأنه خبر وخبر الواحد حجة أما الأول فلأن قول العدل أجمع العلماء على كذا يدل بالالتزام على نقل قول المعصوم عليه السلام أو فعله أو تقريره الكاشفات عن إعتقاده على طريقة المشهور أو على رأيه وإعتقاده على الطريقة التي اخترنا فكأنه أخبر عن إعتقاد المعصوم عليه السلام أخباراً ناشئة عن علم فهو بناء وخبر وأما الثاني فلما يجئ في مبحث الأخبار والفرق بين الطريقين أن الأول يفيد كونه حديثاً مصطلحاً والثاني أنه خبر لغة و عرفاً ومما ذكرنا ظهر وجه الاستدلال بإية النبأ وأما آية النفر فهي أيضاً دالة عليه كالخبر لأن تحصيل المعرفة به تفقه والأخبار به إنذار وأما الإجماع الذي نقلوه في حجية خبر الواحد فلما كان بالنسبة إلينا منقولاً فالتمسك به دوري ومن ظهر له القطع بذلك الإجماع بحيث يشمل هذا النبأ الذي

هو مدلول إلتزامي للاجماع المنقول الذي نحن نتكلم فيه فهو وإلا فلا وجه للاستدلال به وأما
إسداد باب _____